«المركزي» يسمح لـ«التمويل الأصغر» بافتتاح مكاتب في المولات والمكاتب المرنة

الرئيس التنفيذي لمصرف الإبداع لـ«الوطن»: يخفض كلف التشغيل ويسمح بالوصول للمستفيدين خاصة في الأرياف

عبد الهادي شباط

أصدرت لجنة إدارة مصرف سورية المركزي القرار رقم ١١٠١ بخصوص السماح لمصارف التمويل الأصغر بافتتاح مكاتب عائدة لها ضمن الأماكن التالية: (المجمعات التجارية الكبيرة «المولات»- شركات خدمات المكتب المرن- الجامعات- مراكز خدمة المواطن) أو أي أماكن مماثلة من الناحية النوعية مع تحديد النشاطات التي يمكن أن يتم تقديمها من خلال هذه المكاتب وفق المبين ضمنه.

وبينت إدارة المصرف أن القرار يأتي في إطار العمل على دعم أعمال مصارف التمويل الأصغر المحدثة بموجب أحكام القانون رقم ٨ لعام ٢٠٢١ وتعليماته التنفيذية لجهة تعزيز النفاذ والانتشار ما أمكن لهذا النوع من المصارف من خلال افتتاح منافذها المتنوعة على أوسع نطاق ممكن في البلاد للوصول إلى الشريحة المستهدفة من المتعاملين من جهة، مع العمل على تخفيض التكاليف التشغيلية لهذه الغاية بالحد المناسب من جهة أخرى، وذلك كله في إطار مواكبة التوجه الحكومي الخاص بالشمول المالي والعمل الحثيث والتدريجي على تنفيذ طريق القنوات المصرفية.

وسمح القرار للمكاتب المصرفية لمصارف التمويل الأصغر التي يمكن أن تفتتح في الأماكن التي تمت الإشارة إليها بممارسة عدد كبير ومهم من الأنشطة المصرفية المسموح بها للمكاتب المصرفية بشكل عام، والمتمثلة بفتح الحسابات الجارية، وتهيئة ملفات المتعاملين الراغبين بالحصول على تمويل أو قروض من المصرف واستلام أقساط التمويلات أو القروض الممنوحة، إضافة للتسويق لخدمات المصرف والمنتجات التي يقدمها، وعلى نحو مماثل لأنشطة المسموح للمكاتب المصرفية التي تفتح بمقرات مستقلة حسب القرار ٦٢/م.ن لعام ٢٠٢١ المتضمن التعليمات التنفيذية للقانون ٨ لعام ٢٠٢١، ما عدا (قبول الودائع) وإمكانية تسليم مبالغ القروض الممنوحة، والتي تبقى من اختصاص المكاتب المصرفية المستقلة والفروع.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر الرئيس التنفيذي لمصرف الإبداع للتمويل الأصغر أديب شرف أن القرار من أهم القرارات التي تسهم في توسع عمل التمويل الأصغر ووصوله للراغبين من الاستفادة من التمويل الذي توفره مصارف التمويل الأصغر وخاصة أن الكثير من الراغبين في الاستفادة من هذا النوع من التمويل يقطنون في الأرياف.

كما اعتبر أن القرار يسمح بتخفيف تكاليف التشغيل للفروع والمكاتب التقليدية إذ يسمح القرار بتأمين حيز مكاني لإحداث مكاتب لمصارف التمويل الأصغر وغالباً ما تكون هذه الأماكن مجهزة بالخدمات الأساسية للعمل مبيناً أن المكاتب ممكن أن تكون مكاتب صغيرة أو كوة تقدم خدمات للتمويل الأصغر.

وعن آلية التعاون مع الجهات التي سمح القرار بإحداث مكاتب تمويل أصغر لديها بين أن مصارف التمويل الأصغر ستقوم بالمبادرة بالتواصل مع هذه الجهات والتوافق معها على إنجاز وإحداث المكاتب لديها وسيكون لكل مصرف تمويل أصغر خطة توسع وانتشار عبر هذه الجهات يتم العمل عليها.

وعن حجم الإقراضات التي منحها مصرف الإبداع منذ بداية العام بين أنها بحدود ١٥ ألف قرض تجاوزت قيمتها ١٠٠ مليار ليرة وأن الإبداع بذلك يكون حقق معدل زيادة في منح القروض يتجاوز ١٠٠ بالمئة مقارنة مع العام الماضي ٢٠٢٣.

ونوه بجملة التسهيلات التي نفذها المصرف التي أسهمت في زيادة حجم وعدد الإقراضات وتوسع عمل المصرف وخاصة أن نحو ٧٠ بالمئة من الإقراضات كانت للقطاع الزراعي بشقيه الزراعي والحيواني.

إضافة لتسهيلات تتعلق في حل مشكلة الضمانات والكفالات التي يتم طلبها من المستفيد والتي واحدة من حلولها كانت بوليصة التأمين على التوازي لتحديد سعر فائدة منخفض عند حدود ١٨ بالمئة.

حاجة سورية ٢٥٠ ألف طن قطن وإنتاجها ١٥ ألف فقط

مدير مؤسسة الأقطان لـ«الوطن»: لن ندخر جهداً في تسديد قيم الأقطان للفلاحين بالسرعة الكلية

هناء غانم

أكد مدير عام المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان محمود الهادي في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة اتخذت كل الإجراءات اللازمة لتسويق محصول القطن المحبوب لموسم ٢٠٢٣-٢٠٢٤، موضحاً أن كمية الأقطان المحبوبة المستلمة من الفلاحين خلال الموسم بلغت (١٥٨٩٠) طناً، مضيفاً: وفق تقديرات وزارة الزراعة تصل الكمية المتوقع استلامها خلال الموسم القادم ٢٠٢٤-٢٠٢٥ إلى نحو ٢٥٥٠٠ طن تقريباً أي بزيادة ١٠ آلاف طن تقريباً عن الموسم السابق.

الهادي أشار إلى أن المؤسسة التي أضحت جزءاً من الشركة العامة للصناعات النسيجية تعمل على استلام كامل كميات الأقطان المحبوبة المنتجة ضمن الأراضي السورية والمرخصة من وزارة الزراعة وبما ينسجم مع قانون زراعة القطن رقم ٢١ لعام ٢٠١٠، منوهاً بالعمل حالياً مع وزارة الصناعة على تأمين التمويل اللازم لتسديد قيم الأقطان المحبوبة التي سيتم استلامها من الفلاحين بالسرعة الكلية، وذلك بالتنسيق مع المصرف الزراعي التعاوني ومصرف سورية المركزي بعد الحصول على توصية اللجنة الاقتصادية بالتمويل.

وأكد أن جاهزية مراكز استلام محصول القطن المحبوب بعد الموسم القائم رقم ١١ لعام ٢٠٢٤ القاضي بدمج مؤسسة الأقطان مع المؤسسة العامة للصناعات النسيجية وإحداث الشركة العامة للصناعات النسيجية لاستلام كامل الأقطان المحبوبة المنتجة عبر كل محالجها ومراكز الاستلام العائدة لها سواء كانت في محافظة حلب (محلج تشرين) أو في محالج المنطقة الوسطى (محلج العاصي)، مضيفاً: كما يوجد مركز استلام في منطقة السبخة في محافظة الرقة وكذلك سيتم الاستلام في محافظة دير الزور في مراكز تجميع الأقطان المحبوبة ونقلها إلى المحالج العاملة، وتم إحداث مركز في محافظة ريف دمشق لاستلام الأقطان المحبوبة حيث يستمر بعمله في الموسم القادم ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

وقال: المؤسسة لن تدخر مع الشركة العامة للصناعات النسيجية جهداً في تسديد قيم الأقطان للفلاحين بالسرعة الكلية.

وتوقع الهادي أن يتم الانتهاء من أعمال التأهيل لبعض المحالج وهي محلج الشرق ومحلج أمية والصالة الثالثة والرابعة في محلج تشرين قريباً، لافتاً إلى أنه توجد لدى المؤسسة محالج مؤهلة وجاهزة للعمل وهي محلج تشرين في حلب ومحالج العاصي والفداء والسلمية ومحردة في محافظة حماة ومحلج الوليد في محافظة حمص.

وقدر مدير المؤسسة نسبة الأقطان المحلوجة الناتجة بنحو ٣٥ بالمئة من الأقطان المحبوبة المستلمة، ونسبة البذور الناتجة نحو ٥٧ بالمئة من الأقطان المحبوبة المستلمة، موضحاً أنه يتم بيع كل إنتاج المؤسسة من الأقطان المحلوجة إلى شركات الغزل العامة بموجب مخصصات تحددها المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، أما بالنسبة للبذور الصناعية فيتم بيعها بموجب مخصصات تحددها وزارة الصناعة للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية ممثلة بشركة زيوت حلب وحماة والمؤسسة العامة للسكر ممثلة بشركة سكر حمص.

وحول احتياج سورية من القطن قال: الاحتياج نحو ٢٥٠ ألف طن من الأقطان المحبوبة تنتج ما كميته (٨٨) ألف طن من القطن المحلوج تلبي منها احتياجات السوق من الأقطان المحلوجة والغزول والأقمشة المنسوجة، إضافة إلى الوصول للتشغيل الاقتصادي لكل خطوط الإنتاج العاملة التي سوف تتم إعادة تأهيلها بموجب إحداث الشركة العامة للصناعات النسيجية، منوهاً بالعديد من المزايا التي منحها قانون إحداث الشركة والمتعلقة بزراعة الأقطان المحبوبة وحلجها وغزلها، إضافة إلى تنظيم الزراعة التعاقدية للأقطان بالتعاون مع وزارة الزراعة والاتحاد العام للفلاحين، إذ ركز القانون رقم ١١ على أهمية الزراعة التعاقدية للأقطان بما له من أثر في زيادة الكميات المزروعة، إضافة إلى تحديد الأصناف الناتجة وهذا سوف يؤثر بالتأكيد طرداً في زيادة كميات الأقطان المحبوبة المستلمة من الفلاحين.

ونفى مدير عام المؤسسة استيراد أي كمية من الأقطان المحلوجة، موضحاً أن السماح باستيراد الأقطان محلوجة يحتاج إلى توصية من اللجنة الاقتصادية وضمن فترة زمنية محددة بما ينسجم مع الشروط الموضوعة من وزارة الزراعة.

البنوك تتصدر تداولات سوق دمشق في حزيران وتحصد ٧٣ بالمئة من إجمالي التداولات

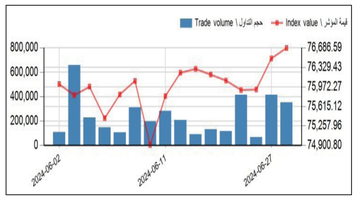

الوطن

كشف تقرير سوق دمشق إلى أن تم تنفيذ ٧ صفقات ضخمة في حزيران بحجم تداول يبلغ ٥٨٦ ألف سهم وبقيمة إجمالية تقارب ٤,٥ مليارات ليرة سورية، في حين تم تنفيذ ٦ صفقات ضخمة في أيار بحجم تداول يبلغ ٣٩٦ ألف سهم وبقيمة إجمالية تقارب ٢,٣ مليار ليرة سورية.

ووفقاً للسوق فقد أغلق مؤشر الأسهم المثقل بالقيمة السوقية DWX لشهر حزيران على ٧٦,٦٨٥ نقطة مرتفعاً بحوالي ٥٣٥ نقطة عن أيار، أي بتغير نسبته ٠,٧ بالمئة، في حين أغلق مؤشر الأسهم القيادية المثقل بالأسهم الحرة DLX لشهر حزيران ٢٠٢٤ على١٢,٢٩٧ نقطة مرتفعاً بحوالي ٧٢٤ نقطة عن أيار ٢٠٢٤، أي بتغير نسبته ٦,٣ بالمئة.

وأشار التقرير إلى أنه بلغ متوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال حزيران ما يقارب ٢٧٦,٣ ألف سهم في الجلسة الواحدة وبمتوسط قيمة تداول نحو ١,٣ مليار ليرة سورية في الجلسة الواحدة، وذلك على مدى ١٦ جلسة تداول خلال هذا الشهر، مقارنة مع ١٨ جلسة في أيار ٢٠٢٤ ومتوسط حجم تداول ٣٥٣,٣ ألف سهم في الجلسة الواحدة وبمتوسط قيمة تداول نحو مليار ليرة في الجلسة الواحدة تقريباً.. ونوه التقرير بتصدر قطاع البنوك المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها نحو ١٥ مليار ليرة سورية أي ما نسبته ٧٣ بالمئة من القيمة الإجمالية للتداول خلال الشهر.

هل سلب التضخم سوق التأمين قدرته؟

مدير هيئة التأمين لـ«الوطن»: القطاع تأثر بالتضخم وحلول فنية لمواجهته

أستاذ جامعي لـ«الوطن»: أثر سلباً في كل الأطراف.. والشركات حرمت من الأقساط المرتفعة

رامز محفوظ

شهدت الأسواق خلال الأعوام الأخيرة تضخماً بشكل كبير غير معتاد أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والممتلكات، فهل مازالت شركات التأمين السورية قادرة على تلبية متطلبات القطاع الاقتصادي في ضوء هذا التضخم غير المسبوق وغياب الإعادة الخارجية بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد.

مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد في تصريح خاص لـ«الوطن» أكد آثار التضخم على كل منتجات التأمين بشكل واضح، وأنها شملت العمل في القطاع التأميني بشكل عام، موضحاً أن أقساط التأمين الحالية تعتبر ضئيلة مقارنة بالتغطية التأمينية لكن في حال تم مقارنة القسط بالأجور والرواتب فإن القسط يعتبر كبيراً.

وقال: إن قيمة الممتلكات من منشآت ضخمة وغيرها من الممتلكات تضخمت تلقائياً مع التضخم الحاصل وكي يتم مواكبة التأمين للقيمة المتضخمة لهذه الممتلكات يجب توافر إعادة للتأمين بطريقة جيدة ومرنة وقوية يتيح لشركات التأمين تحمل هذا الخطر الكبير الذي تتضخم قيمته المالية بشكل كبير، مضيفاً: ولأن المعيدين الخارجيين غالبا خلال الحرب الإرهابية على سورية تم تفعيل شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين كبديل أدت دوراً جيداً وعززت من قدراتها خلال الفترات الماضية إذ على مدار ١٢ سنة كانت هي المعيد الرائد لمعظم شركات التأمين المحلية، كما تم البدء خلال عام ٢٠٢١ بإحداث مجمعات إعادة التأمين لتأمين المصارف والحرائق ونقل البضائع أي إن كل وثيقة تأمين تصدر في سورية ضمن الأنواع المذكورة من تأمين حرائق ونقل البضائع ومصارف تكون كل شركات التأمين سواء الحكومية منها أم الخاصة مشاركة بها إضافة إلى شركة الإعادة الوحيدة الموجودة وهي الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

وأضاف: ومع غياب المعيد الخارجي أصبح المجمعات والمعيد المحلي يتشاركون تحمل خطر أي بوليصة تأمين وهذا النموذج يعتبر نموذجاً للاكتفاء الذاتي للتغلب على آثار العقوبات الاقتصادية الظالمة على سورية، مضيفاً: وفي الوقت نفسه هناك تعامل جزئي لشركتي تأمين محليتين مع بعض المعيدين الخارجيين وهم معيد في لبنان وآخر في تونس وهذا التعامل بنسبة لا تتعدى بأفضل الأحوال ١٠ بالمئة.

وأشار إلى بعض الحلول الفنية المتبعة بعد غياب المعيدين الخارجيين كالعمل على تجزئة الخطر فعلى سبيل المثال مصنع قيمته ١٠٠ مليار تعرض للخطر ولا يوجد أي شركة تأمين باستطاعتها تأمين هذا المبلغ لكنها تستطيع تأمين ٤٠ ملياراً على سبيل المثال وعند الكشف عن الخطر يتبين أنه مجزأ وأنه في حال وقوع الخطر أو الحريق فإن خسارة المعمل بشكل كامل الأقصى على سبيل المثال ٣٠ ملياراً لذا شركات التأمين تغطي القيمة الكاملة وهي ١٠٠ مليار وأقصى تعويض تقدمه هو ٣٠ ملياراً باعتبار أن الضرر حصراً لن يطول المصنع بالكامل، مضيفاً: كما أنه تم اعتماد مبدأ الخسارة الأولى لهذه الحالات أو ما يسمى حد التعويض، مؤكداً أنه بعد تطبيق هذا الحل أو المبدأ أصبح باستطاعة الشركات تأمين معظم المصانع التي تتعرض للخطر.

وأكد توصية الهيئة بضرورة بشكل دائم تقييم السيارات وفقاً لقيمتها السوقية الحقيقية كي يحصل طالب التأمين على تعويض صحيح وعادل عند وقوع الحادث، إذ إن تأمين أقل من القيمة السوقية يعرض طالب التأمين نفسه لتطبيق شرط النسبية

بالتعويض أي في حال كانت قيمة السيارة ٢٠٠ مليون وتم تأمينها بقيمة ١٠٠ مليون فعند وقوع الحادث سيدفع ٥٠ بالمئة من التعويض وليس كامل التعويض باعتباره أمن نصف الخطر وليس كامله، مشيراً إلى أن قيمة السيارة ترتفع مع التضخم الحاصل وتلقائياً نتيجة لذلك يرتفع قسط التأمين بنسبة مئوية من ثمن السيارة.

بدوره قال الأستاذ الجامعي، ومدير عام هيئة الإشراف على التأمين الأسبق الدكتور عمار آغا في تصريح لـ«الوطن»: إنه لا يوجد أي رابط مباشر لتأثير رأس المال على قدرة شركات التأمين في اكتتاب أخطار تتمتع بمبالغ ممتلكات عالية، معتبراً أن قدرة الشركة الاكتتابية مرتبطة بشكل مباشر باتفاقيات إعادة التأمين من جهة وبامتلاكها لقنوات إعادة تأمين إضافية أهمها إعادة التأمين الاختياري، وبالتالي فإنه بالنسبة لرأس المال فلا يدخل في هذه العملية مع أهميته في نواح أخرى.

وأشار إلى أن ارتفاع سعر الصرف والتضخم أصبح أثره واضحاً للجميع على ارتفاع قيم الممتلكات المطلوب التأمين عليها وبالأخص المنشآت الضخمة (صناعية، تجارية، سياحية، خدمية، مؤسسات مالية.....) وإن هذا الارتفاع بالتأكيد أثر سلباً في جميع أطراف العملية التأمينية، حيث إن طالب التأمين لن يتمكن من الحصول على تغطية تأمينية كاملة وشركات التأمين حرمت من أقساط تأمينية مرتفعة.

واعتبر آغا أن عدم قدرة شركات التأمين على تقديم التغطية التأمينية لكامل مبالغ الممتلكات يعود لغياب معيدي التأمين الخارجيين نتيجة العقوبات الجائرة على سورية، ومن المعروف لأي مطلع على طبيعة عمل أسواق التأمين أن عصب وأساس عمل شركات التأمين هو دعم إعادة التأمين وفي حال عدم وجوده فإن ذلك سيؤدي إلى شلل مؤكد بعمل سوق للتأمين.

وأشار إلى أن السوق السوري استطاع وبمستوى عال من المهنية أن يصنع بعض الحلول لتقديم أفضل ما يمكن في ظل غياب معيدي التأمين الخارجيين حيث تم تفعيل دور المعيد المحلي وهو الاتحاد العربي لإعادة التأمين بالإضافة لخلق مجمعات إعادة تأمين محلية ساعدت في إيجاد سعات اكتتابية إضافية تدعم ما يقدمه المعيد المحلي.

وبخصوص القدرات الاكتتابية الحالية لشركات التأمين أفاد آغا أن السعات الاكتتابية في تأمين الممتلكات تتراوح من ٢٠ ملياراً وتصل لدى بعض الشركات إلى ٤٠ ملياراً وهذه الشركات التي مازالت تحافظ إلى حد ما على بعض المعيدين الخارجيين ولو بحصص صغيرة.

---

٦٠٠ ألف حرفي خارج قيود الاتحاد

الحضوة لـ«الوطن»: مشروع قانون ينتظر مجلس الشعب الجديد.. أهم مزاياه الانتساب الإلزامي للحرفي

عبير صيموعة

كشف رئيس اتحاد الحرفيين العام ناجي الحضوة أن عدد الحرفيين المسجلين بالاتحاد العام يقارب ١٦٠ ألف حرفي، في حين يصل عدد الحرفيين غير المسجلين ما يقارب ٦٠٠ ألف حرفي، ونشاط هذه الفئة يندرج تحت ما يسمى اقتصاد الظل، مرجعاً السبب وراء عدم تسجيلهم لدى الاتحاد إلى التشريعات التي أعطت الحرفي ميزة حرية الانتساب، إضافة إلى عدم حصول البعض منهم على ترخيص إداري لوجودهم ضمن العشوائيات ما أعاق استكمال إجراءات التراخيص الحرفية.

وأوضح رئيس الاتحاد في حديثه لـ«الوطن» أن الحرفيين يتوزعون على ١٣ اتحاداً فرعياً تضم ٤٠٠ جمعية على مستوى القطر بحيث تحتوي هذه الجمعيات على ما يقارب ١٥٠٠ مهنة.

وأوضح رئيس الاتحاد أنه بسبب ذلك أصبحت بيانات هذه الفئة غير موثقة وغير مسجلة لدى الاتحاد وبالتالي لا تتوفر عنها معلومات إحصائية أو اقتصادية، ولحل هذا الأمر أنجز الاتحاد مسودة مشروع تعديل المرسوم ٢٥٠ وأصبح قاب قوسين من التحقق حيث سيتم إدراجه في أعمال الدورة الجديدة لمجلس الشعب، منوهاً إلى أن أهم مزاياه الانتساب الإلزامي للحرفيين لإعطاء موثوقية للعمل الحرفي بحيث لا يعطى أي شهادة انتساب إلا إذا كان ذا مهارة معينة تسمح له بممارسة الحرفة.

وحمّل الحضوة مسؤولية انتشار المنشآت الحرفية في مناطق العشوائيات نتيجة عدم توفر مناطق حرفية كافية لوزارة الإدارة المحلية التي من المفترض فيها لحظ الأراضي المخصصة للقطاعات الحرفية والعمل على تنفيذها.

واستعرض رئيس الاتحاد أهم الصعوبات والمعوقات التي تعترض الحرفيين في الترخيص الإدارية والحرفية والصناعية وعلى رأسها البلاغ رقم ١٠ الذي منع إقامة أي نشاط حرفي وصناعي إلا داخل المناطق الحرفية، متسائلاً أين هي المناطق الحرفية على ساحة الجغرافيا السورية، وهل هي كافية؟ واصفاً عدم وجود مناطق حرفية يلبي الاحتياج المطلوب بالإجحاف بحق الحرفيين والصناعيين، مؤكداً ضرورة تعديل البلاغ رقم ١٠ والسماح لكل الشرائح بمزاولة النشاط المهني بالترخيص المؤقت إلى حين إحداث مناطق حرفية وصناعية عن طريق الوزارة لضمان انتقال الحرفي انتقالاً آمناً وفق الروائز في الإدارة المحلية والبيئة المعتمدة عالمياً، معتبراً أن القطاع الحرفي ممول أساسي للاقتصاد الوطني لسرعة الإنتاج ودورة رأس المال السريعة، كما أنه مولد لفرص عمل وبالوقت نفسه يدخل في إطار مشروع بدائل المستوردات لأن أي مادة ينتجها الحرفيون سواء خدمية أم إنتاجية أو صناعية فهي تدخل في إطار استبدال المستورد بمنتج وطني ما يوفر قطعاً أجنبياً على الخزينة.